

# شركة التنمية والاستثمار للشمال الغربي

## *SODINO*

شركة ذات رأس مال تنمية رأس مالها 48.000.000 ديناراً

---

---

# التقرير السنوي

## 2014

# الفهرس

<u>الصفحة</u>	
ص3	مجلس الإدارة
ص4 رأس	كلمة رئيس مجلس الإدارة
ص7	المال
ص10	النشاط والنتائج
ص11	- عرض حول نشاط ووضعية نتائج الشركة
ص25	- تطوّر الشركة وأدائها خلال الخمس سنوات الأخيرة
ص26	- المؤشرات الخاصة بنشاط الشركة لسنة 2014
ص27	- التطور المتوقع للشركة وآفاقها المستقبلية
ص30	المساهمات الجديدة وعمليات التفويت
ص35	المساهمون في رأس المال
ص38	هياكل التسيير و الإدارة
ص43	تخصيص النتائج
ص46	التصرف في الموارد البشرية

## مجلس الإدارة

\*\*\*

الرئيس المدير العام :

السيد رضا المرابط

المتصرفون :

- |                                  |   |
|----------------------------------|---|
| يمثله السيد فيصل بن عمارة        | - البنك الوطني الفلاحي                        |
| يمثله السيد عبد الرؤوف ابن الشيخ | - بنك الإسكان                                 |
| تمثلها السيدة أمال ناجي          | - الشركة التونسية للبنك                       |
| يمثله السيد مديح الصيد           | - الشركة التونسية السعودية للاستثمار الإنمائي |
| يمثله السيد محمد كعنيش           | - البنك التونسي للتضامن                       |
| يمثله السيد توفيق كاترو          | - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي             |
| يمثله السيدة ريم السويسي         | - البنك العربي لتونس                          |
| يمثله السيدة سهير تفتق           | - بنك المؤسسات الصغرى و المتوسطة              |
| يمثلها السيد محمد القارسي        | - شركة سيقا فيلتر                             |
| متصرف                            | - السيد المولدي العياري                       |
| متصرف                            | - السيد رضا بوعجينة                           |
- مراقب الحسابات :
- السيد لطفي الحامي

# كلمة الرئيس المدير العام

إخواني المساهمين، سيداتي، سادتي،

باسمي وباسم كافة أعضاء مجلس الإدارة وعملا بمقتضيات القانون الأساسي للشركة، أتشرف بدعوتكم للمشاركة في الجلسة العامة العادية و أقدم لكم التقرير السنوي المتعلق بنشاط شركة التنمية والاستثمار للشمال الغربي خلال سنة 2014 وأعرض عليكم، للمصادقة، الموازنة والحسابات المالية للشركة إلى غاية 31 ديسمبر 2014.

وفي البداية، اسمحوا لي بأن أقدمكم فيما يلي أهم ملامح نشاط الشركة لسنة 2014:

- بلغ عدد المصادقات سنة 2014 على حساب الموارد الذاتية للشركة مصادقتان (02) (مقابل 4 مصادقات سنة 2013) بمبلغ جملي قدره 300 ألف دينار (مقابل 778 ألف دينار سنة 2013).

و رافقت هذه المصادقات المحملة على الموارد الذاتية للشركة مصادقات لشركات استثمار أخرى و وقع استقطابها للاستثمار بالشمال الغربي و بلغ عددها مصادقتين بمبلغ مساهمات جملي قدره 1.300 دينار.

- بلغ عدد المساهمات المحررة على حساب الموارد الذاتية للشركة ثلاث مساهمات خلال سنة 2014 (مقابل 07 مصادقات سنة 2013 ) بمبلغ جملي قدره 287,5 ألف دينار سنة 2014 (مقابل 980 دينار سنة 2013).

- و رافقت مساهمات الشركة مساهمات لشركات استثمار أخرى بمبلغ قدره 447,5 ألف دينار شملت مشروعين.

- بلغ مجموع تغطية المساهمات والتمويلات على الحساب الجاري للمساهمين مبلغا قدره حوالي المليون دينار و هو رقما يحقق لأول مرة منذ تأسيس الشركة.

- إمضاء اتفاقية التمويل على حساب صندوق إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية التي تمر بصعوبات وقتية الذي وقع إحداثه بقانون المالية التكميلي لسنة 2014.

- انطلقت الشركة في إعداد دليل الإجراءات و هيكلها التنظيمي عن طريق مكتب محاسبة و وقع اختياره في إطار طلب عروض مضيق.

- الانطلاق في الإعداد للتدقيق المعمق الذي يعتزم صندوق الودائع و الضمانات انجازه بالاشتراك مع وزارة المالية في إطار برنامج إعادة الهيكلة المالية و تدعيم الشركات الجهوية للاستثمار. وبدأت عملية التدقيق بشركتنا و انطلقت فعليا في 2 فيفري 2015 .

- الانطلاق فعليا في العمل بنظام التأمين على المساهمات بالشركة التونسية للضمان.

و تجدون ضمن هذا التقرير، عرضا مفصلا لنشاط الشركة.

وفي الأخير اسمحوا لي بهذه المناسبة، أن أتوجه لكم بالشكر على دعمكم ومساندتكم لنا ولا يفوتني أيضا بأن أتوجه بعبارات الشكر إلى زملائي أعضاء مجلس الإدارة وكذلك إلى كافة موظفي وأعوان الشركة.

شكرا على حسن الانتباه

رضا المرابط

# رأس مال الشركة

## التركيبية الحالية لرأس مال الشركة

يبلغ رأس مال الشركة إلى تاريخ 2014/12/31 مبلغ قدره 48 مليون دينار موزعة على 4.800.000 سهم قيمة السهم الواحد الاسمية 10 دنانير.

و يتوزع رأس مال الشركة حسب طبيعة المساهمين كما يلي:

عدد المساهمون	عدد الأسهم	النسبة المئوية
مؤسسات مالية	4.465.141	93,024 %
أشخاص آخرون	334.859	% 6,976
المجموع	4.800.000	%100

و حرر منه 37.876.705 ديناراً

يتوزع الجزء المحرر من الربع الثالث من الزيادة الأخيرة في رأس مال الشركة المنجزة سنة 2010 من 24 الى 48 ألف مليون دينار يتوزع كما يلي:

- بنك الإسكان: 1.395.165 د

- ستوسيد بنك : 75.000 د

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: 231.540 د

- شركة ستار للتأمين: 175.000 د

عملاً بمقتضيات القانون الأساسي للشركة، طالب مجلس الإدارة خلال جلسته في 7 أفريل 2015 السادة المساهمين تحرير كامل مساهماتهم في رأس المال طبقاً للجدول التالي :

المبالغ غير المحررة	المبالغ المحررة	المبلغ المكتتب	المؤسسة
3.902.980	3.902.980	7.805.960	البنك الوطني الفلاحي
1.395.165	4.185.495	5.580.660	بنك الإسكان
1.749.005	1.749.005	3.498.010	الشركة التونسية للبنك
694.605	694.605	1.389.210	البنك التونسي للتضامن
1.200.000	1.200.000	2.400.000	بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة
231.540	694.605	926.160	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
700.000	700.000	1.400.000	البنك التونسي
75.000	225.000	300.000	ستوسيد بنك
175.000	525.000	700.000	شركة ستار للتأمين
<b>10.123.295</b>	<b>13.876.705</b>	<b>24.000.000</b>	<b>المجموع</b>

# I - النشاط و النتائج

## 1.I- عرض حول نشاط و وضعية و نتائج الشركة

### 1-1.I : عرضا مختصرا لنشاط الشركة لسنة 2014

يرتكز نشاط الشركة عموما على المحورين التاليين :

- نشاط المتابعة والإحاطة بالباعثين

- النشاط الاستثماري

#### أ - النشاط التنموي للشركة والإحاطة بالباعثين :

تبعاً للظروف الخاصة التي تعيشها البلاد عموماً و جهة الشمال الغربي خصوصاً منذ جانفي 2011،

ما زال النشاط التنموي بالجهة محدوداً حيث اقتصر نشاط الشركة في هذا الباب على المساهمة في:

- ملتقى الأعمال و التكنولوجيا الملتئم بقصر المعارض بالكرم من 17 إلى 19 أكتوبر 2014 و

ذلك بتجهيز و تنشيط فضاء stand d'exposition مساحته 12 متر مربع ضمن الجناح

المخصص لهياكل التمويل و المساهمة عرضت فيه معطيات حول انجازات الشركة و دورها

في تمويل المشاريع و مساندة الاستثمار الخاص بجهة الشمال الغربي.

- المساهمة في جل ورشات التكوين و التظاهرات التي تنظمها الجمعية التونسية للمستثمرين في

رأس المال.

- المساهمة بصفتها عضواً قاراً، في كل اجتماعات لجان إسناد المقاسم الصناعية المحدثة بمختلف

ولايات الشمال الغربي

- المساهمة بالإشراف و التنظيم لليوم الإعلامي حول صندوق إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية

التي تمر بصعوبات الملتئم بسليانة في 29 سبتمبر 2014

**أ-1 : المتابعة و الإحاطة بالباعثين:**

حتنتمكن من وضع هذا العنصر في إطاره العام، نشير إلى أن الشركة أنجزت مند نشأتها 138 مشروعا بمجموع مساهمات بلغ 23.589.035 ألف دينار بين مساهمة في رأس المال وتسبقة على الحساب الجاري للمساهمين.

وتتوزع هذه المشاريع حسب وضعيتها كما يلي:

مبلغ المساهمة	العدد	وضعية المشاريع
1.987.950	20	مشاريع وقعت إحالتها بالكامل
1.828.800	12	مشاريع في طور التصفية القضائية
19.772.285	106	مشاريع مدرجة بحافطة مساهمات الشركة حاليا

وتجدر الإشارة أنهبالإضافة للمدخرات المخصصة للمشاريع التي هي في طور التصفية القضائية والتي بلغت 1.087.359 دينار، خصصت الشركة أيضا مخصصات إضافية بعنوان المشاريع المدرجة بحافطة مساهمات الشركة حاليا توزعت كما يلي:

2014	2013	
5.243.397	4.644.578	تخصيصات متراكمة بالدينار
837.687,824	-	تخصيصات جديدة 2014 بالدينار

وللتذكير، أنجزت الشركة أيضا، بطلب من سلط الإشراف، 4 مساهمات ذات طابع قانوني خاص في المشاريع التالية:

-150 ألف دينار في رأس مال شركة إقدام للتصرف في صناديق الانطلاق و250 ألف دينار في تمويل صندوق إقدام 1 للتذكير وقع إحداث هذه الشركة من قبل 4 شركات استثمار جهوية.

-2.499.900 دينار في رأس مال شركة البعث العقاري الصناعي للشمال و 10 ملايين دينار على الحساب الجاري للمساهمين.

- 490 ألف دينار في رأس مال شركة التصرف بالقطب التكنولوجي بالكاف وقع تحريره إلى الربع عند الاكتتاب.

-100 ألف دينار في رأس مال شركة مكتب دراسات سراورتان حررت إلى الربع عند الاكتتاب.

وفي إطار متابعتها لحافضة المساهمات هذه، واصلت الشركة خلال سنة 2014 دعمها و إحاطتها للباعثين و خاصة منهم الذين يواجهون صعوبات في المستوى المالي أو الاجتماعي أو التسييري وذلك بتقديم النصائح والإرشادات اللازمة و استنباط الحلول الملائمة من خلال زيارات المتابعة والمشاركات في مختلف هياكلالقرار كمجالس الإدارة و الجمعيات العامة وكذلك التدخل المالي عند الضرورة و الذي حرصنا من خلاله تجنب المشروع مزيدا من الصعوبات و الأضرار.

و تعمل الشركة في سبيل إذلال الصعوبات المختلفة التي تمر بها بعض المشاريع سواء في مرحلة الإنجاز أو خلال مرحلة التصرف، على تجميع مختلف الممولين لهذه المشاريع قصد دراسة وضعيتها واستنباط الحلول الملائمة لها وكذلك التدخل لدى مختلف الإدارات الجهوية و الوطنية ذات العلاقة.

و تمكنت الشركة من خلال إستراتيجية التدخل هذه من معالجة وضعية العديد من المشاريع و تعبئة موارد تمويل لها خصوصا في شكل مساهمات إضافية لشركات و/أو صناديق استثمار.

و نذكر في هذا الصدد بالصعوبات التي تعترض المشاريع في مراحل انجازها (رخص، تسجيل، تمويل ...) و التي من شأنها إطالة مدة الانجاز التي تتجاوز في أغلب الأحيان الثلاث أو الأربع سنوات. و ينجر عن هذا التأخير مباشرة ارتفاع في كلفة الاستثمار و خصوصا في عنصره المتعلق بالمصاريف المختلفة F A D و تأخير في الدخول في الإنتاج و اضطراب كامل في المعطيات التي بني عليها المشروع وبالتالي تقليص فرص نجاحه و مردوديته.

و من جهة أخرى أدى هذا التأخير في العديد من الأحيان إلى تشنج علاقة الباعث بالمشروع وبمختلف المتدخلين من ممولين و من إدارات و مساهمين و كذلك في تقليص فرص إحالة مساهمات شركتنا.

و إن الإمكانيات المتاحة لدى شركتنا ضعيفة جدا للضغط على مختلف هؤلاء المتدخلين قصد التقليل في الأجل و الإسراع في إسداء خدماتهم في الأجل المعقولة و مراعاة عوامل التنسيق المطلوبة.

## أ-2 : زيارات المتابعة :

في ظل الوضع الاستثنائي الذي يعيشه الباعثين حاليا، واصلت الشركة خلال سنة 2014 تعزيز متابعتها للمشاريع المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز و التي تساهم في رأس مالها، نظرا لأهمية المعاينة و المتابعة الميدانية في رصد الوضع الحقيقي للمشاريع، و ذلك بتكثيف زيارات المعاينة والمتابعة إلى كل المشاريع عبر ممثليها بمختلف ولايات الشمال الغربي قصد معاينة أوضاعها عن قرب وتقديم العون والإحاطة اللازمين لتحسين أساليبها التسييرية وأوضاعها المالية و الإسراع في انجاز برامجها الاستثمارية.

و يركز برنامج المتابعة أساسا على:

- زيارات المتابعة التي يقوم بها ممثل الشركة بالولاية المعنية

- اجتماعات لجنة متابعة انجاز الاستثمار التي وقع تعميمها على مختلف المشاريع

و بالإضافة إلى النصح و المعونة والإحاطة التي تقدمها للباعثين في المستوى التسييري والمالي، لم تدخر الشركة أي جهد قصد توسيع هذا المجهود ليشمل التدخل لدى العديد من الهياكل الإدارية والمالية و وكالة النهوض بالصناعة و التجديد ومصالح البنك المركزي التونسي و لدى السلط الجهوية و لدى بعض الوزارات مرجع النظر، قصد مساعدة الباعثين على الحصول على بعض التراخيص وعلى التمويلات البنكية اللازمة و على تمويلات صندوق تطوير اللامركزية الصناعية و على منح الاستثمار.

وبالإضافة إلى الزيارات الميدانية و تعميقا لمبدأ المتابعة اللصيقة تعمل الشركة على استدعاء الباعثين إلى مكاتبها و الاجتماع بهم قصد الإنصات إلى مشاغلهم و التعرف عليها ومعالجتها عند الاقتضاء.

و في هذا الإطار، نشير إلى ضعف تفاعل العديد من الباعثين و خصوصا الجدد منهم مع المجهودات التي تبذلها الشركة في سبيل مرافقتهم و مساعدتهم على تسيير المشروع طبقا لقواعد التصرف المعمول بها و المنصوص عليها قانونا في خصوص الشركات خفية الاسم. و يستفحل هذا الوضع خصوصا مع الباعثين الجدد أصحاب مشاريع تقليدية ذات قيمة إضافية محدودة. إن هذه النوعية من المشاريع ،

بدعوى عدم قدرتها على تحمل الأعباء القارة Les charges de structures خصوصا عند مرحلة الإنجاز، تفتقد في أغلبها هيكله تصرف و تسيير تمكنا من المتابعة و المعلومات الدقيقة حول المشروع و تقدم عملية انجازه و/أو التصرف فيه، هذا بالإضافة إلى صعوبة تطبيق شروط عقد الإحالة أو ميثاق المساهمين المبرم مع هؤلاء الباعثين.

هذا مع التأكيد و أن المشاريع التقليدية لها أهمية بالغة بالنسبة للجهة من حيث قدرتها على التشغيل و على تامين قدراتها من الموارد البشرية و الطبيعية و الإنشائية التي تتمتع بها. إلا أن قابليتها لمساهمة رأس مال المخاطر ضعيفة جدا خصوصا في ظل الإحالة الحرة و ما تقتضيه من شروط التصرف والمتابعة.

### أ-3 : المشاركة في اجتماعات هياكل التسيير :

تأكيدا لمبدأ الشريك الفعلي، تحرص الشركة أن تكون لها عضوية في مجالس إدارة كل الشركات التي تساهم في رأس مالها. كما تحرص الشركة أيضا على أن يلتزم الباعثون بقواعد التصرف الخاصة بشركات خفية الاسم و ذلك بدعوتهم إلى عقد اجتماعات مجالس الإدارة والجمعيات العامة في آجالها القانونية و إعداد القوائم المالية في مواعيدها. و تعمل الشركة على تذكير الباعثين بذلك كتابيا بصفة منتظمة تقريبا.

و ساهمت الشركة خلال سنة 2014 في أكثر من 400 اجتماع لمجالس الإدارة والجلسات العامة العادية و غير العادية للشركات التي تساهم في رأس مالها. وبالرغم من حرصها على تمتين العلاقة مع الباعثين في إطار المرافقة و المساعدة، اضطرت الشركة إلى اللجوء إلى القضاء في العديد من الحالات تجاه بعض الباعثين الذين أبدوا تعنتا في الالتزام بقواعد التصرف و تقديم القوائم المالية و عرضها على مجلس الإدارة والجلسة العامة للمساهمين.

واعتمدنا في هذا الصدد على تمشي المطالبة قضائيا بتعيين خبير يتولى مراجعة كامل أوجه التصرف المحاسبي و المالي للمشروع. و لنا حاليا 14 شركة موضوع طلب اختبار تحصلنا في أربع منها على أحكام في الغرض.

## ب - النشاط الاستثماري:

استقبلت الشركة خلال سنة 2014، حوالي 38 باعثا تقدموا سواء بدراسات جاهزة أو بأفكار مشاريع قابلة للدراسة أو للتعميق. و من بين هؤلاء الباعثين المحتملين تقدم 18 منهم إلى الشركة بمطالب مساهمة حظيت كلها بالعناية اللازمة وهي بصدد الدرس و التقييم للتأكد من الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع قبل عرضها على هياكل المصادقة بالشركة و لحث بعض شركات الاستثمار الأخرى على المساهمة في رأس مالها وإيجاد التمويل البنكي اللازم لها.

إن محدودية السيولة المتوفرة حاليا لدى الشركة نتيجة تراجع جل المكتتبين في الزيادة الأخيرة في رأس مالها من 24 إلى 48 مليون دينار، جعلت علاقتنا مع طالبي المساهمات ضبابية أيضا باعتبار خشيتنا من إقبال التزامات المالية للشركة دون غطاء سيولة كافي. و بالرغم من هذه الوضعية الصعبة و حرصنا منا على المحافظة على الوقع المتميز للشركة بالجهة نسعى الى قبول مطالب المساهمات و نعمل على توجيه أصحابها إلى شركات أو صناديق استثمار أخرى.

و في هذا الإطار، قدمنا 05 مطالب مساهمة على هياكل المصادقة بالشركة خلال سنة 2014 حظيت اثنان منها بالقبول.

و تضمنت هذه المطالب مساهمتين على الحساب الجاري للمساهمين قصد معالجة بعض الصعوبات المالية المتعلقة بإتمام برنامج الاستثمار أو تمويل الدخول في النشاط أو لمعالجة بعض الاخلالات المالية الناتجة عن صعوبات في الاستغلال.

تجدر الإشارة إلى أنه منذ جوان 2013، وقع التخلي عن العمل باللجنة الداخلية للمساهمات وإحالة مهام المصادقة على المساهمات الجديدة إلى مجلس الإدارة و بالنسبة للمشاريع المسجلة

في حافظة مساهمات الشركة، فان مهام المصادقة على المساهمات الإضافية فيها يعود إلى لجنة الاستثمار و الدعم.

### ب-1: المصادقات الجديدة:

صادقت الشركة خلال سنة 2014 على المساهمة في عمليتي استثمار و ذلك بمبلغ قدره 300 ألف دينار وفيما يلي جدولاً مفصلاً لهذه المصادقات:

الوحدة:دينار

المواطن الشغل	مساهمة Autre SICAR	مساهمة FOPRODI	مساهمة SODINO	تكلفة الاستثمار	المكان	المشروع
20	350.000	-	150.000	960.000	باجة	توسعة شركة VEGA CABLES الأسلاك الكهربائية
-	950.000	-	150.000	2.800.000	الكاف	إنقاذ شركة الأجر الجديد
<b>20</b>	<b>1.300.000</b>		<b>300.000</b>	<b>3.760.000</b>		<b>المجموع</b>

و تم خلال سنة 2014، تقديم مشروع بعد استكمال هيكل تمويله، إلى وكالة النهوض بالصناعة قصد إمكانية تمويله على حساب صندوق التطوير و اللامركزية الصناعية حظي بالموافقة بمبلغ جملي قدره 427.000 ألف دينار.

وبذلك بلغ عدد المصادقات على المساهمات منذ نشأة الشركة 328 مصادقة بمجموع التزامات مالية قدره 41.109,530 ألف دينار. و من جهة أخرى، ارتفع حجم المصادقات المحملة على موارد صندوق التطوير و اللامركزية الصناعية إلى مبلغ قدره 29.136,945 ألف دينار شملت 139 مشروع.

### ب-2: المصادقات المنجزة:

بلغت المصادقات المنجزة على حساب الموارد الذاتية للشركة خلال سنة 2014 مبلغاً قدره 287,5 ألف دينار و هي تمثل مساهمة الشركة في قائمة المشاريع المعروضة في الصفحة عدد 32 من هذا التقرير.

## 1.1-2 : نتائج الاستغلال خلال سنوات 2012 و2013 و2014

تطورت نتائج الاستغلال خلال سنوات 2012 و2013 و2014 كما يلي:

السنة	2012	2013	2014
نتائج الاستغلال	- 1.972.574	-1.082.751	-2.363.945

و تعود تراكم النتائج السلبية سنة 2014 إلى أسباب عديدة خارجة في مجملها عن نطاق شركتنا نذكر منها خصوصا:

- ارتفاع حجم المدخرات التي تم تخصيصها على المساهمات التي شهدت صعوبات و تأخرا في استرجاعها.

- تركيز الشركة على تجسيم المهام التي بعثت من أجلها و المتعلقة أساسا ببعث المشاريع و خلق مواطن الشغل مع مرافقة الباعثين و الإحاطة بهم و التدخل المستعجل لمساعدتهم على تخطي الصعوبات المالية عن طريق مساهمات مستعجلة على الحساب الجاري للمساهمين.

- ارتفاع تكلفة متابعة المشاريع و مرافقة الباعثين الذين يفتقدون الخبرة في تسيير مشاريعهم طبقا للقوانين الخاصة بالشركات خفية الاسم.

- مواصلة الشركة في نسق مساهماتها للسنة العاشرة على التوالي (ابتداء من سنة 2005) و مقابل ذلك، انخفاض نسبة التوظيفات بالسوق الماليّة.

- هشاشة الهيكله المالية للمشاريع الصغرى و المتوسطة التي تمثل أغلب مساهمات الشركة تقريبا و ارتفاع نسبة التداين ( بين قروض و مساهمات) بها إلى ما يفوق 95 % في العديد من المشاريع مع افتقار الباعثين للإمكانات المالية الذاتية اللازمة

للاستجابة الحينية لحاجة مشاريعهم الطارئة و خصوصا عند التجاوز في تكلفة الإنجاز.

تعاني هذه المشاريع عموما من طول فترة الإنجاز و ضعف المرافقة المالية الحينية و هشاشة العلاقة بينها و بين باعثيها الذين سرعان ما يفقدون القدرة على مواصلة تحمل الصعوبات المالية و التسييرية للمشروع.

- صعوبات المناخ الاستثماري بالجهة ( طول فترة الحصول على التراخيص و صرف التمويل البنكي، صعوبة الحصول على العديد من الخدمات المتعلقة بإنجاز الاستثمار، صعوبات في مستوى ترويج المنتج و خصوصا الخدمات ...) مما يتسبب في إطالة فترة الدخول الفعلي في الإنتاج و التيتتجاوز في أغلب الأحيان لثلاث أو الأربع سنوات أو أكثر.

- طول المدة التي تتطلبها المشاريع لبلوغ مرحلة النضج *niveau de maturité*. و تتجاوز هذه المدة في العديد من الحالات الأربع أو الخمس سنوات. و يعود ذلك إلى العديد من العوامل نذكر منها بالخصوص الجانب التسويقيو المنافسة غير المتكافئة و عدم القدرة على الاستجابة لشروط الصفقات العمومية.

- عدم تطابق خصائص هذه المشاريع المنجزة في مناطق التنمية الجهوية بالشمال الغربي مع مقاييس و شروط إسناد التمويلات البنكية من حيث نسب الفائدة و فترات الإمهال و مدة استرجاع القرض و .....

- صعوبة عملية استرجاع المساهمات نتيجة العوامل الأربع الأخيرة

- تراجع سوق البورصة بالنسبة لبعض التوظيفات

- توظيف قسما كبيرا من السيولة لتمويل الشركة الفرع "سويينو" و بلغ هذا التوظيف 10 ملايين دينار على الحساب الجاري للمساهمين دون احتساب المساهمة في رأس المال و التي تبلغ حوالي 2.5 مليون دينار.

و هنا وجب التأمل في هذه الوضعية بعمق باعتبار أن المواصلة في هذا النسق دون دعم مالي مناسب لطبيعة المخاطرة المرتفعة لمساهمات الشركة بالجهة و دون مراجعة عميقة لسياسة تدخلات الشركة ستؤدي بهذه الأخيرة إلى مزيد المخاطرة والصعوبات.

### **3-1.I : وضعية و أداء الشركة خلال سنة 2014**

تميزت وضعية الشركة و كذلك أداءها خلال سنة 2014 بما يلي:

- مضاعفة الجهودات لاسترجاع المساهمات و تسوية وضعية التصرف بالمشاريع التي تساهم الشركة في تمويلها.

- مزيد الإحاطة بالمشاريع التي تعيش صعوبات مالية و اعتماد تمشي فعال يركز على التنسيق مع مختلف المساهمين و الممولين لهذه المشاريع قصد بلورة حلول لمعالجة شاملة للوضعيات المالية لهذه المشاريع. و تمكنا في ظل هذه الإستراتيجية من معالجة عديد الوضعيات الصعبة و تمكنا في واحدة منها على الأقل من تركيز نوع جديد من التمويل و الشراكة الذي يعبر عنه ب Business Angel.

- بالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تعيشها البلاد منذ سنة 2011، واصلت الشركة نشاطها بصفة عادية من حيث مساندتها للمشاريع التي تساهم في تمويلها و متابعتها ومرافقة باعثيها.

- صعوبة المتابعة طبقا لشروط ميثاق المساهمين الذي وقع البدء في العمل به منذ سنة 2009 و ضعف استجابة الباعثين إلى مجهوداتنا المبذولة في الغرض.

- صعوبة إحالة المساهمات خصوصا في ظل الصعوبات التي تشهدها العديد من المشاريع في مستوى التسويق و ارتفاع التكلفة و تدني المردودية.

- تواضع الإيرادات المتأتية من المساهمات نتيجة المخاطرة العالية التي تميز جل مساهمات الشركة مع التأكيد و أن سنة 2014 مثلت استثناء من حيث تغطية المساهمات سواء في رأس المال أو بالحساب الجاري للمساهمين. تجاوز مجموع المبلغ المستخلصة المليون دينار.

- ضعف الإمكانيات المالية لدى الشركة مقابل التزاماتها بعنوان المساهمات و مساعدة المشاريع المنجزة و تغطية أعباء التصرف و متابعة المساهمات.

### **I.1-4 أهم المخاطر التي تتعرض لها الشركة**

تتمثل المخاطر التي تتعرض لها مساهمات الشركة أساسا :

- في طبيعة المشاريع التي تتم المساهمة في رأس مالها حيث تكون في أغلبها أحداثا جديدة و من طرف باعثين جدد ذات خبرة محدودة.

- صعوبة إحالة المساهمات باعتبار أن جل المشاريع التي أنجزت بها هذه المساهمات تعيش صعوبات تعود في أغلبها إلى:

\* ضعف المرافقة المالية لهذه المشاريع خصوصا في ظل تعقيدات التمويل البنكي من حيث شروط الإسناد و صرف التمويل و آليات الاستخلاص و التصنيف Centrale des risques بالبنك المركزي التونسي.

\* صعوبات مناخ الاستثمار بالجهة.

\* ضعف خبرة الباعث و ثقافة التسيير لديه طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

\* ضعف الإحاطة و المرافقة الفنية للباعثين خصوصا الجدد منهم عند اختيار

معدات الإنتاج و التصرف فيها.

\* تفاقم الأزمات الاقتصادية التي تعيشها البلاد منذ ما يزيد عن الأربع سنوات وتدهور نسب النمو وانخفاض سعر الصرف للدينار التونسي..

\* هشاشة الهيكلة المالية لهذه المشاريع وارتفاع قابليتها إلى التأثر بأدنى الصعوبات والعراقيل (مالية، إدارية، تسويقية...)

\* ضعف مجال تدخل الشركة للحد من هذه الصعوبات وغالبا ما تجد الشركة نفسها في وضعية صعبة لا تمكنها لا من الإحالة ولا من التدخل

Situation dans laquelle la SODINO se retrouve enfermé dans une situation sans pouvoir y intervenir ni en sortir.

- ارتفاع المخصصات على المساهمات Provisions نتيجة صعوبة تغطية المساهمات وانجاز الإحالات و ضعف مردودية المشاريع التي عادة ما تكون قد عانت من طول فترة الانجاز و ارتفاع تكلفة الاستثمار و تأخير عملية الدخول الفعلي في الإنتاج و ضعف المال المتداول و المرافقة البنكية في مرحلة الإستغلال للبلوغ مستوى النضج stade de maturité
- طبيعة المشاريع المتوفرة بالجهة و التي يغيب عن مجملها الطابع التجديدي والقيمة المضافة العالية.
- ارتفاع تكلفة مساهمات الشركة مقارنة بحجمها حيث لا يتجاوز معدل المساهمة 160 أو 170 ألف دينار بالنسبة للمشروع الواحد.
- ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين مما يجعل مدة انجاز المشروع تتجاوز في أغلبها الثلاث سنوات.
- ضعف مصادر التمويل لدى الشركة ما يتلاءم مع المهام الموكولة لها ومع ارتفاع نسبة المخاطرة بالجهة.
- ضعف القاعدة المالية للشركة و التي تمكنها من أخذ زمام المبادرة للمشاريع التي تساهم في تمويلها من حيث :

\* المرافقة المالية الشاملة exhaustive على تغطية كامل حاجيات المشروع سواء عند تجاوز تكلفة الإنجاز و حتى في مراحل الاستغلال و ذلك على أساس السرعة réactivité و تمويل الجوار financement de proximité.

\* و كذلك من المرافقة الفنية و التسويقية اللازمة و توفير الخبرة الضرورية للباعثين و تمكينهم من ترشيد أعباء الاستغلال و من تركيز منتوجاتهم بالأسواق بأقل تكلفة و بأوفر حظوظ التموين.

وتجدر الإشارة في هذا الباب، إلى أن مصادر التمويل لدى الشركة تركز أساسا على أموالها الذاتية المتأنية أساسا من رأس المال ومن استرجاع المساهمات.

ونؤكد في هذا الصدد، أن إيرادات الشركة محدودة جدا باعتبارها تعتمد أساسا على الإحالات في حين أن شركات الاستثمار وخصوصا التابعة منها للبنوك تعتمد على أموال التصرف لحساب الغير والتي تمكن شركة الاستثمار من عمولة سنوية معقولة ومن اقتسام لأعباء المخاطرة.

#### I.1-4 : أهداف الشركة و الوسائل التي اتخذتها و تمركزها تجاه المنافسة

##### I.1.4.1 : أهداف الشركة

تهدف شركة التنمية و الاستثمار للشمال الغربي من خلال مساهماتها في جهة الشمال الغربي إلى :

- المساهمة في دفع عملية التنمية بالجهة و الترفيع في نسق بعث المشاريع المجدية والمستديمة والقادرة على خلق الثروات و مواطن الشغل.
- المساهمة في تطوير القاعدة الاقتصادية بالجهة من خلال دفع المبادرة الخاصة وتنويع النسيج الصناعي وإحداث المشاريع المجددة و تثمين المزايا التفاضلية و إرساء ديناميكية اقتصادية دائمة بالجهة.
- الاستجابة لتطلعات المستثمرين بخصوص التمويل و المرافقة و الإحاطة والمساعدة.
- تعزيز الموارد الذاتية للمشاريعو جعلها أكثر قابلية للتمويل البنكي

- الترفيع في مردودية المشاريع و تعزيز فرص نجاحها و تطويرها .
- تمكين الباعثين من إمكانيات تمويل الجوار un financement de proximité وتكون سريعة التفعيل مقارنة بآليات التمويل الأخرى و تسهل عليهم تطوير المشروع أو تجاوز الصعوبات المالية.
- استرجاع المساهمات و تحقيق المربح لفائدة المساهمين

### **1.1.4-2: الوسائل التي اتخذتها الشركة**

للقيام بنشاطها التنموي و الاستثماري في أحسن الظروف و بالنجاعة المطلوبة و النتائج المرجوة، يتوفر لدى شركة التنمية و الاستثمار للشمال الغربي حاليا رصيذا بشريا يتكون من 9 إطارات جامعية ذات إمكانيات عالية في مجالات التصرف و المحاسبة و التقييم و ضبط الهيكله المثلى لعناصر الاستثمار و التمويل و متابعة الإنجاز و التصرف في المشاريع و مساعدة الباعث على إنجازها و تطويرها.

و من ضمن هذا الرصيد البشري هناك ثلاثة إطارات وقع تكليف كل واحد منها بتمثيل الشركة بكل من ولايات باجة و جندوبة و الكاف و ذلك لمزيد ربط الصلة بالباعثين و بحاملي أفكار المشاريع و ضمان مستوى أرفع من المتابعة و المرافقة و تسيير العلاقة مع الباعث في ظل المساهمة غير المشروطة و التي انطلقت الشركة في العمل بها منذ سنة 2009.

### **1.1.4-3: تمركز الشركة تجاه المنافسة**

لتطوير مساهماتها و الرفع من نسق إحدائها للمشاريع و لتوظيف مواردها المالية في بعث أكثر عدد ممكن من المشاريع التي تتوفر بها أعلى فرص النجاح و النمو و التطوير، تعمل الشركة على استقطاب شركات الاستثمار الأخرى للقيام بمساهمات مشتركة تدعم القاعدة المالية للمشاريع و تعزز إمكانيات تأطير و الإحاطة بالباعثين. و بالتالي فإن علاقة شركتنا مع شركات

الاستثمار الأخرى خصوصا منها التابعة إلى البنوك، لا يركز على مبدأ المنافسة بل يركز أساسا على التكامل و التعاون.

### **5-1.I : نتائج النشاط و تطوره**

سجلت سنة 2014 نتيجة سلبية قدرها 2.114.130 دينار راجعة بالأساس إلى مواصلة انخفاض التوظيفات المالية نتيجة ارتفاع نسق المساهمات و إلى تراجع بعض التوظيفات بالبورصة و إلحجم المدخرات المخصصة على المساهمات التي شهدت صعوبات كبيرة في استرجاعها.

### **2.I-تطور الشركة و أداءها خلال الخمس سنوات الأخيرة**

شهدت شركة التنمية و الاستثمار للشمال الغربي منذ نشأتها سنة 1992 تطورا كبيرا في قاعدتها المالية حيث تطور رأس مالها من 4 ملايين دينار عند تأسيسها إلى 48 مليون دينار سنة 2010 منها 10،2 مليون دينار لم تحرر بعد.

و أمام اتساع قاعدتها المالية و تعزيز قدراتها البشرية، طورت الشركة من تدخلاتها الاستثمارية  
 مثلما يبينه الجدول التالي خلال الخمس سنوات الأخيرة

2014		2013		2012		2011		2010		
المبلغ بالدينار	العدد									
300.000	02	1.678.000	5	3.633.500	24	3.204.000	35	4.316.000	27	المصادقات
287.500	03	1.782.500	8	1.667.000	20	2.555.000	25	3.229.500	27	المصادقات المنجزة

### 3.1- المؤشرات الخاصة بنشاط الشركة لسنة 2014

فيما يلي المؤشرات الخاصة بنشاط الشركة لسنة 2014 و مقارنتها بمؤشرات سنة 2013

الفارق	2014	2013	البيانات
- 89.573	913.715	1.003.288	إيرادات الاستغلال
- 1.281.194	- 2.363.945	-1.082.751	نتيجة الاستغلال
- 1.029.335	- 2.114.130	-1.084.794	النتيجة الصافية
-1.074.439	30.438.821	31.513.260	الأموال الذاتية قبل النتائج
- 2.103.775	28.324.691	30.428.465	الأموال الذاتية قبل التخصيص
- 2.060.751	46.273.146	48.333.897	الأموال الدائمة قبل التخصيص
43.023	17.948.455	17.905.432	مجموع الخصوم غير الجارية
-87.648	20.676.130	20.763.777	مجموع الأصول الجارية
304.141	18.987.679	18.683.537	مجموع الخصوم
87.964	609.327	521.363	أعباء الأعوان
128.523	1.215.137	1.086.613	السيولة و ما يعادل السيولة
-1.711.986	26.636.240	28.348.226	مجموع الأصول غير الجارية
9261.11	1.039.224	778.105	مجموع الخصوم الجارية
<b>-1.799.633</b>	<b>47.312.370</b>	<b>49.112.003</b>	<b>مجموع الموازنة</b>

#### 4.I-التطور المتوقع لوضعية الشركة و آفاقها المستقبلية

ستواصل موارد الشركة المتأتية من استرجاع المساهمات خلال سنة 2015 تطورها مقارنة بسنة 2014 التي شهدت بدورها تحسنا ملحوظا مقارنة بسنة 2013.

إن الظرف الاقتصادي الصعب الذي تعيشه البلاد حاليا، جعل حتى المشاريع التي كنا نتوقع انجاز إحالات هامة برأس مالها، تعيش صعوبات كبيرة من حيث ارتفاع الأعباء دون مقابل يذكر في ارتفاع الإنتاجية و في تطور الأسعار. و نذكر في هذا المجال مشاريع تنشيط في الخياطة و الصناعات الغذائية و إنتاج بعض مكونات البناء... .

أما فيما يخص النشاط الاستثماري، فان الشركة ستعمل على:

- التوظيف الأمثل للإمكانيات المتاحة لها بصندوق دعم المشاريع الصغرى و المتوسطة التي تمر بصعوبات و الذي يركز على 5 آليات تمويل متكاملة و شاملة:

-آلية التشخيص والإحاطة والمرافقة والمتابعة

-آلية لتدعيم رأس المال

-آلية القروض

-آلية قروض المساهمة

-آلية الضمان

وستمكن هذه الآلية من تنقية الوضعية المالية لجزء هام من حافظة مساهمات الشركة الحالية من خلال إعادة التوازن المالي وإنقاذ جزءا هاما من المشاريع التي تساهم في تمويلها شركتنا والتي تتوفر بها فرص نجاح وتطور هامة.

- مراجعة سياسات تدخلها على ضوء اختيارات السادة المساهمين و المتصرفين و كذلك على ضوء سياسة الدولة في مجال التنمية الجهوية و ما هو منتظر من شركتنا كآلية تمويل بالجهة و كخبرة معتبرة في مجال خلق المشاريع و متابعتها و إسداء النصيحة و المعونة للباعثين.

هذا مع التأكيد و أنه هناك مشروع شراكة لم تتحدد ملامحه بعد مع صندوق الودائع و الأمانات الذي انجز بالتنسيق مع وزارة المالية خلال شهر فيفري 2015 تدقيقا شاملا Full Audit لكامل أوجه التصرف بالشركة عن طريق مكتب محاسبة مختص و ذلك في اطار برنامج يشمل كل الشركات الجهوية للاستثمار و من ضمنها شركة اقدام للتصرف.

- العمل على تعزيز قاعدتها المالية عبر تحرير باقي رأس المال و مزيد التنسيق مع سلط الإشراف قصد تشخيص إمكانيات تمويلية أكثر ملائمة مع مجالات تدخل الشركة و نسبة المخاطرة المرتفعة لمساهماتها.

- دفع نشاط المساهمات إلى المشاريع الأقل هشاشة و الأكثر قابلية للهيكلة و التطوير.

- مزيد المتابعة و المرافقة للمشاريع المنجزة و التي تساهم في رأس مالها حتى تساعد على تخطي صعوباتها المالية أو التسييرية أو على مزيد النمو و التطور.

- استهداف و اختيار المشاريع ذات القيمة المضافة الهامة و التكنولوجيا المتطورة و القدرة على التصدير و كذلك استهداف المشاريع ذات المساهمات الأجنبية.

- العمل على مزيد تطوير المساهمات المشتركة مع شركات استثمار مماثلة قصد تخفيف المخاطرة و تنويع المساهمات.

- مزيد تطوير أساليب المتابعة و مرافقة الباعثين لتوفير أكثر حظوظ النجاح للمشاريع و ضمان مردودية معقولة للمساهمات.

و نشير في هذا الصدد إلى البرنامج تطوير الجوانب التنظيمية و الإجرائية للشركة les aspects organisationnels et procéduraux de la SODINO من خلال دليل الإجراءات الذي

انطلقت الشركة منذ أواخر 2014 في انجازه و كذلك المنظومة المعلوماتية التي نحن حاليا بصدد العمل عليها مع مكتب مختص بالتنسيق مع كل من شركة الاستثمار و التنمية بالوسط و شركة التنمية و الاستثمار بالجنوب.

- تأمين أوسع الحظوظ للرفع من مردودية رأس مال الشركة لتدعيم أموالها الذاتية و مكافأة مساهميتها و تنمية الجهة بصفة مباشرة و غير مباشرة.

**II- المساهمات الجديدة**

**و عمليات التفويت**

## II-1 نشاط الشركات الخاضعة لرقابة شركة التنمية و الاستثمار للشمال الغربي

هناك شركة واحدة خاضعة لرقابة شركة التنمية و الاستثمار للشمال الغربي و هي شركة البعث العقاري الصناعي للشمال و التي تساهم في رأس مالها الذي يبلغ 5 ملايين دينار بمبلغ قدره 2.499.900 دينار أي بنسبة 50% تقريبا.

و يتمثل غرض شركة البعث العقاري الصناعي للشمال في بناء و تهيئة المحلات الصناعية قصد وضعها على ذمة المستثمرين لاستغلالها في انجاز مشاريعهم و ذلك بصيغة الكراء أو البيع.

و أنجزت هذه الشركة منذ نشأتها في سبتمبر 2008 ستة محلات صناعية على مساحة جمالية قدرها 12,5 هكتار منها حوالي 4 هكتارات مساحة مغطاة. و تتوزع هذه المحلات حسب مواقعها و مساحتها كما يلي :

الموقع	المساحة المغطاة بالمتر مربع	المساحة الجمالية بالمتر مربع	وضعية المحل	ملاحظات
سليانة	2.212	13.032	كراء كامل المساحة المغطاة لشركتي خياطة معدتين كليا للتصدير	محل قديم ووقعت إعادة تهيئته
بوعرادة	2.300	5.000	جاهز و وقع كرائه إلى شركة خياطة مصدرة كليا	إحداث جديد
الكاف	2.300	5.890	جاهز و وقع كرائه إلى شركة أجنبية لصناعة أسلاك السيارات	إحداث جديد
نبر	450	1600	بصدد التهيئة	محل قديم ووقعت إعادة تهيئته
جندوبة	2.680	7.048	وقع كرائه إلى شركة مختصة في صنع الضمادات الطبية	محل قديم
بوسالم	3.600	9.938	وقع التفويت فيه بالبيع إلى شركة تونسية فرنسية مختصة في صنع اللوحات الضوئية لإنتاج الكهرباء	محل قديم ووقعت إعادة تهيئته
باجة عمدون	1.026	7.100	وقع كرائه إلى شركة تونسية فرنسية مختصة في قص و تحويل الخشب الغابي	إحداث جديد
جندوبة الارتياح	25.134	75.000	تم كراءه لشركة أجنبية لصنع كوابل السيارات	إحداث جديد
المجموع	39.702	124.608	-	-

و بتكليف من سلط الإشراف، تولت شركتنا سنتي 2010 و 2011 القيام بمساهمة إضافية على الحساب الجاري للمساهمين لشركة البعث العقاري الصناعي للشمال بمبلغ قدره 10 ملايين دينار لتعزيز الإمكانيات المالية لهذه الأخيرة قصد انجاز محلات صناعية لفائدة شركة يابانية تعمل في مجال إنتاج أسلاك السيارات. وبلغت التكاليف الجمالية لعملية البناء حوالي 21,500 مليون دينار.

وتعيش الشركة حاليا منذ توليها بناء هذا المحل خلا ماليا أدى بها إلى نزاعات قضائية مع المقاولين ونحن الآن بصدد التنسيق مع سلط الإشراف خصوصا مع وزارة المالية و وزارة الصناعة و الطاقة و المناجم قصد البحث عن تمويلات مناسبة للشركة تمكنها من تصفية وضعيتها المالية وكذلك مواصلة نشاطها طبقا للغرض الذي بعثت من أجله. و هناك حلا بصدد الدرس يقضي بالترفيغ في رأس مال الشركة بمبلغ قدره 5 ملايين دينار يقع اكتبابه بالكامل من قبل الوكالة العقارية الصناعية.

و سيخصص هذا المبلغ أساسا إلى تسديد كامل الديون المتخلدة لفائدة المقاولين و مختلف مكاتب الهندسة و المراقبة و أيضا تسديد جزءا من الفوائض المتخلدة لفائدة شركة التنمية و الاستثمار للشمال الغربي.

## II-2 المساهمات الجديدة لسنة 2014

بلغت المساهمات الجديدة لسنة 2014 على حساب الموارد الذاتية للشركة مبلغا قدره 287,5 ألف دينار وهي تمثل مساهمة الشركة في المشاريع التالية:

بالآلف دينار

المواطن الشغل	مساهمة Autre SICAR	مساهمة FOPRODI	مساهمة SODINO	تكلفة الاستثمار	المكان	المشروع
-	-	-	40	250	باجة	توسعة شركة سايكا للاستعمالات المطاطية
20	350	-	150	960	باجة	توسعة شركة VEGA CABLES الأسلاك الكهربائية
-	97.5	291	97.5	2.850	سليانة	الشركة العصرية للصناعات البلاستيكية واللف SOMIPEM
20	447.5	291	287.5	4.060		المجموع

كما أنه في السنة الماليّة 2014 تحققت 11 عملية إحالة أسهم إلى الباعثين بقيمة اسميّة جمليّة قدرها 652.350 ديناراً وتتخلص هذه العمليات كالآتي:

- شركة زعفرانة 17.000
- شركة الغنيمية أندلس 32.000
- نزل دارنا 43.000
- شركة مبروكة 58.000
- معصرة السعيدي 25.000
- شركة المناديل المبللة 238.000
- شركة Expoforest international 9.000
- شركة Menuiserie Ayadi 6.670
- شركة SOMOMA 7.280
- شركة SUN PROTECT COMPANY 75.000
- شركة Extra Béton 141.400
- المجموع 652.350

وبلغت القيمة الإضافية المسجلة بعنوان هذه الإحالات مبلغاً قدره **156.725** دينار.  
كما بلغت الدفعات المسبقة على المساهمات **252.516** دينار.

# III – المساهمون في رأس

## المال

### III-1 : إرشادات حول توزيع رأس المال و حق الاقتراح

حيث أن كل الأسهم المكونة لرأس مال الشركة هي أسهم عادية، و طبقا للفصل 35 من القانون الأساسي للشركة، فإن لكل عضو من أعضاء الجمعية العامة عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها أو يمثلها دون حصر أو تحديد.

و فيما يلي قائمة المساهمين الحائزين على أكثر من 5 بالمائة من رأس مال الشركة:

ع/ر	الصيغة الاجتماعية، الاسم واللقب	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	المبلغ بالدينار	النسبة المئوية
01	البنك الوطني الفلاحي	1.332.096	10	13.320.960	27,752%
02	بنك الإسكان	952.346	10	9.523.460	19,840 %
03	الشركة التونسية للبنك	596.939	10	5.969.390	12,436%
04	البنكاالتونسي	280 000	10	2.800.000	5,833%
05	البنك التونسي للتضامن	277.842	10	2.778.420	5,788%
06	بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة	240.000	10	2.400.000	5,000%
07	الشركة السعودية للإئمان للاستثمار	229.028	10	2.290.280	4,770 %
	المجموع	3.908.251	10	39.082.510	81,422%

### III-2 : معلومات حول شروط حضور الجلسات العامة :

طبقا للفصل 32 من القانون الأساسي للشركة، على مالكي الأسهم ليكون لهم الحق في حضور الجلسات العامة مباشرة أو عن طريق النيابة أن يكونوا مرسمين في حسابات المساهمين قبل التاريخ المقرر للجلسة بثمانية أيام على الأقل.

و على كل عضو في الجلسة العامة يرغب في إنابة وكيل لتمثيله فيها أن يودع تفويضه بمقر الشركة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام. على أنه بإمكان مجلس الإدارة دائما التخفيض في الأجل و قبول الإيداعات خارج تلك الحدود.

### III-3 : إعادة شراء الأسهم، طبيعة العملية و إطارها

لم تقم الشركة بشراء أسهم مكتتبه في رأس مالها إلى تاريخ 2012/12/31 و إن الفصل السابع من القانون الأساسي للشركة يتيح للجلسة العامة غير العادية التخفيض في رأس المال عن طريق إرجاع مبالغ للمساهمين أو إعادة شراء بعض الأسهم للشركة.

# IV – هياكل التسيير

## والإدارة

#### IV-1 : الأحكام المطبقة على تسمية و تعويض أعضاء مجلس الإدارة

تتم عملية تسمية و تعويض أعضاء مجلس الإدارة طبقا لمقتضيات الفصول التالية من القانون الأساسي للشركة:

##### الفصل السادس عشر- مجلس الإدارة:

يدير الشركة مجلس متركب من ثلاثة أعضاء على الأقل واثني عشر عضوا على الأكثر تعينهم الجلسة العامة. ولا يشترط في عضو مجلس الإدارة صفة مساهم في رأس المال. يمكن للأشخاص المعنويين أن يكونوا أعضاء في مجلس الإدارة، ويجب عليهم تعيين بمناسبة تسميتهم ممثل دائم حسب مقتضيات الفصل 191 من مجلة الشركات التجارية. ويمكن للأشخاص المعنويين تعويض ممثلهم عند الاقتضاء خلال مدة عضويته بالمجلس

##### الفصل الثامن عشر- مدة العضوية بمجلس الإدارة:

تدوم مهمة أعضاء مجلس الإدارة ثلاثة أعوام، والعام يعني المدة الفاصلة بين جلستين عامتين عاديتين متتاليتين. واستثناء من ذلك يعين أول مجلس إدارة من طرف الجلسة العامة التأسيسية وتدوم مهامه حتى انعقاد الجلسة العامة العادية التي تناقش حسابات السنة المالية الأولى. وابتداء من الجلسة العامة التي ستنظر في موازنة العام الرابع يقع تجديد مجلس الإدارة بالتداول بعدد يقع تحديده حسب العدد الجملي لأعضاء المجلس. وهذا التجديد يقع كل عام بصفة منتظمة حتى يتم كليا بعد كل ثلاثة أعوام.

لتطبيق هاته الفقرة فإن نظام الخروج يقع بالسحب في إحدى جلسات مجلس الإدارة وعند تداول كل الأعضاء يقع تجديدهم حسب الأقدمية. ويمكن إعادة انتخاب العضو الذي انتهت مدة عضويته.

##### الفصل التاسع عشر- تسديد الشغور بمجلس الإدارة:

في صورة شغور منصب بمجلس الإدارة بسبب وفاة أو استقالة عضو أو عدة أعضاء، يجوز للمجلس تعيين خلف أو خلفاء مؤقتا، بل يتعين عليه القيام بذلك خلال الثلاثة أشهر الموالية للشغور إذا ما نزل عدد الأعضاء إلى أقل من ثلاثة. وتخضع هذه التعيينات إلى مصادقة الجلسة العامة في أول اجتماع لها. إن المتصرف المعين عوضا عن غيره لا يبقى في مهامه إلا طيلة المدة الباقية من عضوية سلفه.

إذا لم تحظ التسميات الوقتية الحاصلة من طرف مجلس الإدارة بمصادقة الجلسة العامة فإن ذلك لا ينال من صحة مداورات المجلس التي يكون شارك فيها العضو الذي لم تقع المصادقة على تسميته.

IV-2 : أهم التفويضات التي هي في حالة صلوحية و الممنوحة من قبل الجلسة العامة إلى

#### هياكل التسيير و الإدارة

ولمجلس الإدارة السلط التالية وهي على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر:

- ينوب الشركة لدى الغير ولدى مختلف الإدارات
- يضبط الأنظمة الداخلية للشركة.
- يعين ويعزل الرئيس المدير العام والمساعد عند الاقتضاء.
- يحدث مراكز إدارية ووكالات ومكاتب وفروع حيثما يراه صالحا داخل البلاد التونسية أو خارجها ويمكنه نقلها أو إلغاؤها.
- ينتدب ويعزل كافة أعوان الشركة ومستخدميها ويضبط جرياتهم وأجورهم ومكافآتهم ومنحهم ومشاركتهم النسبية ويحدد الشروط الأخرى الخاصة بقبولهم وانفصالهم وينظم لفائدتهم صناديق الإغاثة والحيطة.
- يقوم بمختلف الإجراءات لإخضاع الشركة لقوانين البلدان التي يمكن أن تعمل بها ويعين مختلف الأعوان المسؤولين.
- يضبط المصاريف العامة للتسيير ويتولى الشراءات على مختلف أنواعها.
- يقبض المبالغ المالية الراجعة للشركة ويسدد ما عليها من ديون.
- يقرر كيفية استثمار الأموال المتوفرة وينظم استعمال الأموال الاحتياطية.
- يبرم ويفسخ العقود والاتفاقات الخاصة بالتأمين ضد مختلف أنواع الأخطار.

- يبرم كل المعاهدات ويرخص فيها وكذلك الشأن بالنسبة لكل الصفقات والمقاولات المتماشية وغرض الشركة سواء كانت محل اتفاق إجمالي أو غيره.
- يرخص في كل الشراءات والسحب والتحويل والتصريف في الإيرادات والقيم.
- يقبل ويلغي مختلف عقود الإيجار أو التسويغ مع الوعد بالبيع أو بدونه.
- يقرر وينجز مختلف الشراءات والبيوعات والمبادلات الخاصة بشتى المكاسب والحقوق المنقولة والعقارية، ويشترى ويبيع مختلف العقارات أو الحقوق العينية في حدود أهداف الشركة.
- ينجز مختلف البناءات والتهيئات والتجهيزات وغيرها من الأشغال المختلفة.
- يبادر بفتح حسابات لدى مختلف البنوك ويحدث مختلف الصكوك والسندات المالية الصالحة لاستعمال هذه الحسابات.
- يرخص في مختلف الاعتمادات والتسيقات.
- يؤسس مختلف الشركات التونسية أو الأجنبية أو يساهم في تأسيسها ويقدم كل المساهمات التي يراها مناسبة إلى الشركات المكونة أو التي ستتكون ويكتتب ويشترى ويبيع كل الأسهم والرقاع وسائر الحقوق الأخرى ويشرك المؤسسة في مختلف المساهمات والنقابات بشرط أن تكون لها أغراض مماثلة لغرضها أو مرتبطة به.
- يباشر مختلف القضايا العدلية سواء كان طالبا أو مطلوبا ويتقدم بمختلف طلبات التسجيل العقاري.
- يرخص في كل الاتفاقات والصفقات والمصالحات وكل الموافقات والتخليات وكذلك في الإنابات والأسبقية في الزمن والاستبدال بضمان أو بدونه ورفع اليد عن الرهان والعقل والاعتراضات وغيرها من الموانع قبل الخلاص أو بعده.
- يباشر باسم الشركة كل الأعمال التي لم يجعلها التشريع أو هذا القانون الأساسي بصفة صريحة من خصائص الجلسة العامة.
- يعد الوثائق الخاصة بالموازنة والجرد والحسابات لعرضها على الجلسة العامة للمساهمين.
- يبت في الاقتراحات التي ستقدم إلى الجلسة العامة للمساهمين ويضبط جدول الأعمال.
- يستطيع ان يفوض تحت مسؤوليته بعض سلطاته إلى أي شخص يعينه ولكن بمقتضى تفويض خاص وفي حالات معينة.

- يمكنه تكوين لجنة متركبة من متصرفين أو غير متصرفين ويضبط اختصاصاتها وطرق عملها.

# V - تخصيص النتائج

## V-1 : تذكير موجز بأحكام القانون الأساسي المتعلقة بتخصيص النتائج

تخصص الأرباح طبقا لمقتضيات الفصل 43 من القانون الأساسي للشركة كما يلي: تتكون الأرباح القابلة للتوزيع من النتيجة المحاسبية الصافية بعد إضافة النتائج المؤجلة من السنوات المحاسبية السابقة أو طرحها و بعد طرح ما يلي :

1- نسبة تساوي خمسة بالمائة من الربح المحدد على النحو المذكور بعنوان احتياطات قانونية و يصبح هذا الخصم غير واجب إذا بلغ الاحتياطي القانوني عشرون رأس مال الشركة.

2- من الفائض المتاح يمكن للجمعية العامة العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تخصص كل المبالغ التي تراها مناسبة سواء لإضافتها إلى صندوق أو عدة صناديق احتياطية عامة أو خاصة كما يمكن طرح مبلغ لفائدة الصندوق الاجتماعي.

3- تمنح الأموال الباقية جزئيا أو كليا للمساهمين.

و تسقط بمرور الزمن طبقا للقانون، الأرباح التي لم تقع المطالبة بها خلال خمس سنوات من تاريخ استحقاقها.

## V- 2 : تطور الأموال الذاتية

فيما يلي جدولاً مفصلاً لتطور الأموال الذاتية للشركة لسنتي 2012 و2013 :

بالدينار

المجموع	نتيجة السنة	نتائج مؤجلة*	مساهمين رأس مال مطلوب غير مدفوع	رأس مال مطلوب غير مدفوع	احتياطي الصندوق الاجتماعي	احتياطي عادي	احتياطي قانوني	رأس المال	
31 599 383	0	-5 102 688	0	0	79 284	573 698	49 089	36000 000	الرصيد لغاية 2011/12/31 بعد التخصيص
1 876 705		0	-4 723 295	4 723 295				1 876 705	تحرير جزء من القسط الثاني من الترفيع في رأس المال
7 171					7 171				الاحتياطات بالصندوق الاجتماعي
-1 973 464	-1 973 464								خسائر 2012
31 509 795	-1 973 464	-5 102 688	0	0	86 455	573 698	49 089	37 876 705	الرصيد لغاية 2012/12/31 قبل التخصيص
0	1 973 464	-1 973 464							تخصيص مصادق عليها من قبل لجنة العادة العادية المنعقدة بتاريخ 2013/07/12
31 509 795	0	-7 076 152	0	0	86 455	573 698	49 089	37 876 705	الرصيد لغاية 2012/12/31 بعد التخصيص
3 465					3 465				الاحتياطات بالصندوق الاجتماعي
- 1 084 794	- 1 084 794								خسائر 2013
30 428 465	- 1084 794	-7 076 152	0	0	89 920	573 698	49 089	37 876 705	الرصيد لغاية 2013/12/31 قبل التخصيص
0	1084 794	- 1084 794							تخصيص مصادق عليها من قبل لجنة العادة العادية المنعقدة بتاريخ 2014/06/26
30 428 465	0	-8 160 947	0	0	89 920	573 698	49 089	37 876 705	الرصيد لغاية 2013/12/31 بعد التخصيص

\* باعتبار الاستهلاكات المؤجلة

# VI – التصرف في الموارد البشرية

تشتمل الموارد البشرية للشركة على 12 شخص منهم 9 إطارات، أصحاب شهادات عليا، مكفون في أغلبيتهم بتقييم المشاريع و متابعتها و مرافقة الباعثين. و من بين هذه الإطارات ثلاث ممثلين للشركة في كل من ولاية باجة و ولاية جندوبة و ولاية الكاف.

يعتمد نظام التأجير و الحوافز لأعوان و إطارات الشركة على الاتفاقية المشتركة لأعوان البنوك  
و على المعمول به لدى البنوك العمومية.